

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### الاتجاه الصائب تجاه المسألة

إن الحق الحقيق يُرافق المشهور بأن المتبادر يتجسد في الوجوب فحسب، وإن الندب يعد مجازاً لدى نهوض القرينة فلو افتقدنا أية قرينة في الجملة لتوجّب الحمل على الوجوب، وهذا ما تجاهر به الشهيد الصدر أيضاً:

فإنه مما اتفق عليه المحققون دلالة مادة الأمر على الوجوب بحكم التبادر وبناء العرف و العقلاء على كون الطلب الصادر من المولى بمادة الأمر وجوباً ولم يستشكل فقيه في استفادة الوجوب من لفظ أمر ورد في لسان الشارع عند عدم القرينة على الاستحباب. و إنما الذي وقع فيه البحث هو كيفية تفسير هذه الدلالة و تحديد منشئها.[1]

### مناشٌ ظهور مادة الأمر في الوجوب

ثمة مناقشة لم تُطرح ضمن الكفاية وهي أنه عقيب تسلّم ظهور الأمر في الوجوب، نتسائل ما هي ينابيع الظهور وأسبابه فهل نبع:  
1. من وضع الواقع 2. أم ببركة غلبة الاستعمال 3. أم من عملية الإطلاق وفقاً للمحقق العراقي 4. أم بواسطة حكم العقل وفقاً للمحقق النائي والخوئي (بأن أساس الوضع لا صلة له بالواقع والاستعمالات فهو إبراز الأمر النفسي) 5. أم ازدهر من بناء العقلاء وفقاً للسيد الخميني و الشهيد الصدر.

و حيث قد أسلفنا آنفًا بأن المحقق العراقي لم يتقبل التبادر ولا الغلبة، وبالتالي قد هجم على قرینية الغلبة لإثبات الوجوب، قائلاً: و أما الغلبة فدعواها أيضاً ساقطة بعد وضوح كثرة استعماله في الاستحباب و من ذلك ترى صاحب المعلم «قدس سره» فأنه بعد أن اختار كون الأمر حقيقة (تبادرًا) في خصوص الوجوب قال: بأنه يستفاد من تضاعيف أحاديثنا المروية عن الأئمة عليهم السلام ان استعمال الأمر في الندب كان شایعاً في عرفهم بحيث صار من المجازات الراجحة (المشهورة) المساوي احتمالها من اللفظ لاحتمال الحقيقة عند انتفاء المرجح الخارجي، فمن ذلك استشكل أيضاً و قال: بأنه يُشكّل التعلق في إثبات وجوب أمر بمجرد ورود الأمر به منهم عليهم السلام (إذ لا غلبة للوجوب). و حينئذ فلا يبقى مجال لدعوى استناد الظهور المذبور إلى غلبة الاستعمال في خصوص الوجوب، كما هو واضح.[2]

### ثبت الوجوب من مسار الإطلاق

إن المحقق العراقي قد أباح بتفصيل ترسير الوجوب، رغم أن التقريرين يختلفان قليلاً في كتاب المقالات و كتاب النهاية الأفكار، فقال في المقالات: إن الأمر مادة و صيغة يدل على إرادة المولى و طلبه و هي تارة شديدة كما في الواجبات و أخرى ضعيفة كما في المستحبات و حيث أن شدة الإرادة من سنهما بخلاف ضعفها التي تعني عدم المرتبة الشديدة من الإرادة فتتعين بالإطلاق الإرادة الشديدة لأنها بحدتها لا تزيد على الإرادة بشيء فلا يحتاج حدها إلى بيان زائد على بيان المحدود بينما تزيد الإرادة الضعيفة بحدتها على حقيقة الإرادة فلو كانت هي المعتبر عنها بالأمر لكان اللازم أن ينصب القرينة على حدها الزائد لأن الأمر لا يدل إلا على ذات الإرادة[3].

ثم قال في النهاية: أحدهما (التقريبين): إن الطلب الوجوبي لمّا كان أكمل (إرادةً) بالنسبة إلى الطلب الاستحبابي لما في الثاني من جهة نقص (الإرادة الناقصة) لا يقتضي المنع عن التّرك (بل يقبل التّرخيص) فلا جرم عند الدوران مقتضى الإطلاق هو الحمل على الطلب الوجوبي، إذ الطلب الاستحبابي باعتبار ما فيه من النقص يحتاج إلى نحو تحديد و تقيد، بخلاف الطلب الوجوبي فانه لا تحديد فيه حتى يحتاج إلى التقيد (لأن الشارع لم يرخص فيه فعله أن يمتنع حتماً) و حينئذ فكان مقتضى الإطلاق (التبادر الظاهري) بعد كون الأمر بقصد البيان هو كون طلبه طلباً وجوبياً لا استحبابياً (فبالتالي يعد الوجوب طلباً تاماً نظراً إلى الإرادة التامة فيه بخلاف إرادة الاستحباب الناقصة فلو انعدمت القرينة لتوجّب الحمل على الإرادة التامة)

و ثانيةهما (الأتمية):- و لعله أدق من الأول (الأكملة أي الإرادة التامة) - تقريب الإطلاق من جهة الأتمية في مرحلة التحرير للامتنال، بتقريب أنّ الأمر بعد ان كان فيه اقتضاء وجود متعلقه في مرحلة الخارج ولو باعتبار مُنشئته لحكم العقل بلزم الإطاعة و الامتنال: 1. فتارة يكون اقتضائه بنحو يوجب خروج العمل عن اللاقتضائية للوجود بنظر العقل بحيث كان حكم العقل بالإيجاد من جهة الرغبة لما يترتب عليه من الأجر و الثواب. 2. وأخرى يكون اقتضائه لتحرير العبد بالإيجاد بنحو أتمّ بحيث يوجب سدّ باب عدمه (أي باب عدم هذا الفعل بخلاف الاستحباب حيث لا يُسدّ باب عدم الفعل بل يسمح له التّرك و العدم) حتى من طرف العقوبة على المخالفة علاوة على إيجاده من المثبتة الموعودة، و في مثل ذلك نقول: بأنّ قضية إطلاق الأمر يقتضي كونه على النحو الثاني من كونه بالنحو الأتم في عالم الاقتضاء للوجود بحيث يقتضي سدّ باب عدم العمل حتى من ناحية ترتب العقوبة على المخالفة، لأنّ غير ذلك (الاستحباب) فيه جهة نقص فيحتاج إرادته إلى مئونة بيان من وقوف اقتضائه على الدرجة الأولى الموجب لعدم ترتب العقوبة على المخالفة. وبالجملة نقول: بأنّ الأمر بعد ان كان فيه اقتضاء التحرير للإيجاد و كان لاقتضائه مراتب، فعند الشك في وقوف اقتضائه على المرتبة النازلة أو عبوره إلى مرتبة السببية لحكم العقل بالإيجاد كان مقتضى الإطلاق كونه على النحو الأتم و الأكمل الموجب لحكم العقل بلزم الإيجاد فراراً عن تبعية ما يترتب على مخالفته من العقاب علاوة على موافقته من الأجر و الثواب، فتتبرأ.[4]

وبعبارة أخرى إن الأكمالية تلحظ الإرادة التامة حين الجعل، بينما الأتمية تلاحظ عالم الامتنال بحيث يجب سدّ باب عدم هذا الفعل و من ثم ترتب الثواب و العقاب تجاهه.

و أما تعبيره بالأدقية فهو أن الأتمية (بخلاف الأكمالية) تبحث عن اقتضاء الأمر للتحرير التام ضمن عالم الامتنال و تُفرّع عليه الثواب و العقاب بخلاف الأكمالية التي تتحدّث عن الإرادة بلا ملاحظة الثواب و العقاب فيها. وبالتالي قد ثبت الإطلاق تجاه حمل الأمر على الوجوب لأن الوجوب يعدّ أكمل بل أتمّ أفراد الأمر إذ الطلب الناقص و الضعيف بحاجة إلى بيان و تقيد.

ونعرض عليه أولاً: بأنه لا تتفاوت روح التقريبين جوهراً.

و ثانياً: لقد نصّ الشيخ الأخوند بأنّ الأكمالية و الأتمية لا تتسّبّب بانصراف قضية نحّوها، فلا تصرف الأمر نحو الوجوب نظراً إلى أكمليته.

[1] بحوث في علم الأصول، ج 2، ص: 18

[2] نهاية الأفكار ج 1 ص 161

[3] مقالات الأصول، ج 1، ص 65 - 66.

[4] نهاية الأفكار، ج 1، ص: 163